الرويعي مترئساً جانباً من الجلسة

جانب من الجلسة

رفع بند التصويت على الطلب المقدم من عشرة نواب بعدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء من جدول الأعمال

المجلس وافق على «مزاولة مهنة الطب» بمداولتيه وأحاله للحكومة

■ الرومي: حرص على وحدة الصف الوطني والخليجي والعربي ونجدة الدول المنكوبة وحفظ الأمانة

■ الرويعي: القرى البعيدة في اصقاع الارض تبكي رحيل الشيخ صباح الاحمد قبل المدن القريبة

التصويت

مداخلة وزير المالية

منيعا ضد التطبيع وقاد سفينة الكويت الى بر الامان وعمل على رأب الصدع الخليجي.

وأكد النائب د. محمد الحويلة أن الامير الراحل جعل للكويت مكانة واحتراما بين جميع الدول، وفي عهده استضافت الكويت العديد من المؤتمرات لمساعدة الدول المنكوبة وعمل على تحقيق المصالحة بين الدول وأن جهوده بارزة في حل الخلاف الخليجي وقضية فلسطين ورفض التطبيع وسعيه إلى إحلال الأمن والسلام إقليميا ودوليا.

وأشار النائب د. خليل أبل إلى أن الكويت في عهد الأمير الراحل مرت بالعديد من الأزمات لكنها خرجت منها بحكمة سموه التي حفظت البلد والمنطقة من الأخطار المحدقة بها، وأنه سن مسار دولة الكويت في السياسة الخارجية، متمنيا التوفيق لسمو أمير البلاد الشيخ نواف الاحمد لما فيه مصلحة البلاد والعباد والسير على نهج الامير الراحل.

وقال النائب خليل الصالح إن الشيخ صباح الأحمد دبلوماسي كبير وكان ايقونة العمل الانساني، وأن حنكة سموه نأت بالمنطقة عن الأخطار المحدقة بها، مثمناً حرصه على حماية الوحدة الوطنية وأن ما حدث بمسجد الصادق لهو خير دليل على هذا الحرص.

وأشار النائب عبدالوهاب البابطين إلى مظاهر المحبة من جميع انحاء العالم للشيخ صباح الأحمد حيث إنه كان اميرا للسلام وخير معين للدول المنكوبة، وعمل على رأب الصدع الخليجي وأن الرحلات المكوكية التي كان يقوم بها لدول الخليج أصدق دليل على ذلك.

وأكد النائب نايف المرداس أن الفقيد كان حريصا على رفعة الكويت في المحافل الدولية وكان من أبرز الفاعلين للخير وعقد مؤتمرات للدول المانحة وأن جهوده جبارة في لم شمل وحدة الصف الخليجي، متمنيا من الزعماء الخليجيين تحقيق رغبته في رأب الصدع وعودة منظومة مجلس التعاون الخليجي كما كانت.

وأوضح النائب خالد العتيبي أن مناقب الأمير الراحل كثيرة وأنه كان حريصا علي اقامه المؤتمرات الداعمة للقضايا الإنسانية ومنها مؤتمرات المانحين لسوريا وحل قضية اليمن ودعم القضية الفلسطينية، متمنياً على الحكومة محاربة قضايا الهدر والفساد.

وأكد النائب خلف دميثير أن الجميع لن ينسى مآثر سمو الأمير الراحل ومنها اطمئنانه بنفسه على مصابي وجرحى تفجير مسجد الإمام الصادق، مؤكداً أنه كان مضرب المثل في التواضع وكان يسمع آراء الجميع ويرد عليها ولا يتجاهل أي رأي.

واعتبر النائب الحميدي السبيعي أنه لم يسبق لزعيم ان حاز مثل هذا التعاطف حول العالم مثل الشيخ صباح الاحمد، وهذا أكبر دليل على التقدير الخارجي الكبير للكويت، مؤكداً حرصه على حماية الدستور وعدم المساس به.

وأكد النائب عسكر العنزي أن الأمير الراحل هو أمير الإنسانية وهو الذي بني اقتصاد البلد وأسست في عهده العديد من المشاريع التنموية، وكان شديد الحرص على الترابط والوحدة الوطنية وكان صمام امان لهذا البلد، لافتاً إلى أن الولايات المتحدة الامريكية منحته أرقى وسام قبل وفاته بأيام.

إلى ذلك قال النائب عيسى الكندري أن المواطن في عهد الشيخ صباح الأحمد تمتع بأعلى سقف من الحريات واستفاد المواطن من قرارات خففت عن كاهله، مشيرا إلى ان سموه كان صمام امان للسياسة الخارجية وصاحب مدرسة الحياد وعدم التدخل في شؤون الغير إلا لإصلاح ذات البين.

وثمن الكندري دعم سموه -رحمه الله- للعمل الخيري الرائد في الداخل والخارج، ومنحه وسام الاستحقاق العسكري من أمريكا وتسليمه مفتاح البيت الأبيض.

وعقب رفع جلسة تأبين سمو أمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد -طيب الله ثراه، عقد مجلس الأمة جلسته الثانية والتي خصصت للنظر في جدول أعمالها المشتمل على عدد من القوانين والتقارير.

وفور عقد الجلسة أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم عن رفع بند التصويت على الطلب المقدم من عشرة نواب بعدم امكان التعاون مع سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء بصفته من جدول الأعمال وذلك بعد استلامه كتابا من مقدميه يطلبون فيه سحب الطلب.

وأضاف الغانم في كلمة له «بعد ان تلقيت بتاريخ 30 سبتمبر الماضي كتابا من عشرة نواب مقدمي طلب عدم امكان التعاون مع سمو رئيس مجلس الوزراء يطلبون فيه سحب طلبهم لذلك لا محل للنظر في الطلب ومناقشته والتصويت عليه».

وكان رئيس مجلس الأمة أعلن في جلسة المجلس بتاريخ 22 سبتمبر الماضي تقدم 10 نواب بطلب عدم امكان التعاون مع سمو رئيس مجلس الوزراء بصفته وذلك بعد انتهاء المجلس من مناقشة الاستجوابين الموجهين إلى سموه أحدهما من النائب الدكتور عبدالكريم الكندري والآخر من النائب الحميدي السبيعي واللذين وافق سموه على دمجهما.

وحمل طلب عدم امكان التعاون أسماء النواب محمد هايف وثامر السويط ومحمد المطير والدكتور عبدالكريم الكندري وعبدالله فهاد وحمدان العازمي ونايف المرداس والحميدي السبيعي ورياض العدساني والدكتور بدر الملا.

ثم وافق مجلس الأمة بعد ذلك بالاجماع في المداولتين الأولى والثانية على مشروع قانون بتعيين مخصصات رئيس الدولة وقرر إحالته إلى الحكومة.

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع في المداولتين الأولى والثانية بموافقة اجمالي الأعضاء البالغ عددهم 55 عضوا.

واستنادا إلى تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشأن مشروع القانون سالف الذكر مع إعطائه صفة الاستعجال وفقا لحكم المادتين «98» و«181» من اللائحة الداخلية للمجلس.

وكان مجلس الأمة انتقل في جلسته الخاصة الثانية أمس إلى بند طلبات رفع الحصانة إذ ناقش تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية بشأن طلب رفع الحصانة عن النائب المطير في القضية رقم «40/2019» حصر نيابة الأموال العامة.

ووافق المجلس في جلسته الخاصة أمس على طلب النيابة العامة رفع الحصانة عن النائب المطير بموافقة 34 عضوا وعدم موافقة 10 أعضاء من إجمالي الحضور البالغ عددهم 44 عضوا.

وأظهرت نتيجة التصويت على طلب النيابة العامة رفع الحصانة عن النائب النصف موافقة 32 عضوا وعدم موافقة 12 عضوا من اجمالي الحضور وعددهم 44 عضوا.

كما ناقش المجلس ضمن البند ذاته تقريرا آخر لـ«التشريعية» البرلمانية بشأن طلب رفع الحصانة عن النائب النصف في القضية رقم «1051/2020 حصر نيابة الإعلام - 924/2020 جنح مباحث.

واقر المجلس طلباً نيابياً بسحب تقرير اللجنة التشريعية عن الاقتراحين بقانونين بإضافة مادة جديدة برقم «16» إلى القانون رقم «12» لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة وإعادته إلى اللجنة.

وأوضح رئيس اللجنة التشريعية النائب خالد الشطي أن المادة ١٦ من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة صدر بشأنها حكم من المحكمة الدستورية بعدم دستوريتها ولذلك تقدم النواب باقتراحين بقانونين لتعديل تلك المادة.

واعتبرت مداخلات نيابية أن القانون ينتقص من صلاحيات أعضاء مجلس الأمة لأنه يسقط عضوية النائب بمجرد صدور حكم قضائي دون التصويت على ذلك من مجلس الأمة .

وطالب نواب بإعادة التقرير مرة أخرى إلى اللجنة التشريعية حتى لا يتم انتقاص الحقوق التي منحها الدستور للنواب، مشيرين إلى وجود توسع سيربك المجلس القادم في تحديد من تسقط عضويته من عدمه.

وذكرت مداخلات نيابية أن التعديل بصورته الحالية ينتقص من حق الأمة واختياراتها، كما أن القانون لم يحدد نوع الحكم البات إن كان في قضايا الجنح أو الجنايات، كما لم يضع تعريفًا واضحًا لمفهوم الشرف والأمانة.

وأقر المجلس في المداولتين قانون مزاولة مهنة الطب ويحيله إلى الحكومة، حيث صوت في المداولة الأولى 45 عضواً بالموافقة من اصل 47 عضواً، فيما وافق 46 عضوا في المداولة الثانية من إجمالي 48 عضواً.

ويتضمن القانون كما وافق عليه المجلس على ثمانية فصول جاءت في «87» مادة يتناول

■ عبدالصمد: فقيد الكويت كسب احترام العالم وتقديره لعمله والتزامه الإنساني الدائم بثوابت الأمة

■ الفضل: تاريخ الراحل تعجز عن وصفه الكتب فإنجازاته طوال عقود حققت رفعة شأن الكويت

حديث جانبي بين المرداس وفهاد

مناقشات

مداخلة راكان النصف